مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية
EL - HAKIKA (the Truth)
Journal for Social and Human Sciences

المجلد: 21 / العدد: 01 / السنة: 2022 ص ص:234–254

سياسة فرنسا لفصل الصحراء الجزائريـة وزيـادة التضامن الإفريقي مع الثورة التحريرية 1957 ـ 1962م

The French Policy to Separate the Algerian Sahara and the Increase of African Solidarity with the Liberation Revolution (1957-1962)

عبد الكريم بلبالي

جامعة أحمد دراية ادرار، الجزائر، Belbali983@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/20 **تاريخ القبول:** 2202/03/14 **تاريخ النشر:** 2022/03/30

ملخص: تكتسي الصحراء الجزائرية أهمية استراتيجية جعلت منها هدفاً أساسياً للسياسة الاستعمارية الفرنسية، فقد عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية ما بوسعها حتى تحتفظ بها، من خلال سعيها المتواصل من أجل فصل شمال الجزائر عن جنوبها، بل وصل بها الأمر إلى محاولة إحداث فتنة بين الجزائر ومحيطها الإفريقي بشأنها، وجعلت قضية الصحراء الجزائرية عقبة في وجه المفاوضات بينها وبين الحكومة الجزائرية المؤقتة.

وفي هذه الورقة البحثية أسعى لتوضيح جهود الحكومة الجزائرية المؤقتة من أجل دحض المخططات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية، مستعينة بالدول الإفريقية المساندة للقضية الجزائرية حتى استطاعت في الأخير افشال مخططات فرنسا بشأن الصحراء الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: فصل الصحراء؛ السياسة الاستعمارية؛ الصحراء الجزائرية؛ القارة الإفريقية؛ المساندة الإفريقية؛ المؤتمرون الأفارقة.

Abstract: The Algerian Sahara enjoys an important strategic position, which made it an essential objective for the French colonial policy. Therefore, the French colonial authorities did their best to keep it through their continuous efforts to separate the north of Algeria from its south. Furthermore, they tried to raise conflicts between Algeria and its African surroundings regarding it. They made the Algerian Sahara issue an obstacle to the negotiation between France and the interim Algerian government. In this research paper, we attempt to clarify the efforts of the interim Algerian government to refute the French colonial plans to separate the Algerian Sahara with the help of the African countries supporting the Algerian cause until it was able to thwart the French colonial plans regarding the Algerian Sahara.

Keywords: The Separation of the Sahara; Colonial Policy; Algerian Saharam; African Continent; African Support; Congressional Africans.

مقدمة:

منذ أن دخلت قوات الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر، وهي تسعى إلى أن تسيطر على كامل المناطق الجزائرية شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، وفعلاً هذا ما اتضح من خلال السياسة التوسعية التي ركزت عليها السلطات الاستعمارية، حتى يتم لها السيطرة على كامل التراب الجزائري، والاستقرار في الجزائر أطول فترة ممكنة.

ونظراً لأهمية الصحراء الجزائرية، أرادت السلطات الاستعمارية بلوغها والسيطرة على مناطقها المختلفة، بالاعتماد أساساً على المستكشفين الأوربيين الأوائل الذين قاموا برحلات استكشافية إلى مناطق مختلفة من الصحراء، محاولين رسم خريطة دقيقة لها، معتمدين في ذلك على طرق القوافل التجارية.

وزادت أهمية الصحراء في الاستراتيجية الفرنسية خاصة مع اكتشاف البترول فيها عام 1956م، وبذلك بدأت السلطات الاستعمارية تفكر جدياً في مسألة فصل الشمال عن الجنوب، وكان هدفها من ذلك هو الاحتفاظ بالصحراء، كونها منبع الثروات المعدنية إضافة إلى البترول والغاز، وهذا ما جعلها تُصدر مجموعة من القوانين الخاصة بالمناطق الصحراوية، ضمن سياسة شاملة خاصة بتلك المناطق.

ومن خلال هذه الدراسة انطلقت من إشكالية رئيسية مفادها: ما مدى التضامن الإفريقي مع حكومة الجزائر المؤقتة في قضية فصل الصحراء الجزائرية؟

حتى أُجيب عن الإشكالية المطروحة، والتي طرحتها على شكل فكرة عامة للموضوع، قسّمت الدراسة إلى عدة محاور رئيسية هي:

- الأهمية الاستراتيجية للصحراء.
- خطط الإدارة الفرنسية لفصل الصحراء.
- الدعم الإفريقي في قضية الصحراء وتعثّر المفاوضات.

1 ـ الأهمية الاستراتيجية للصحراء

1 ـ 1 ـ بدايات الاهتمام الأوربي بالصحراء الجزائرية

شهد الوجود الفرنسي الاستعماري في الجزائر مراحل وفصول عديدة، كانت مسألة فصل الصحراء الجزائرية محوراً مهماً في تلك المراحل والفصول، سعت فرنسا الاستعمارية في فترة اندلاع ثورة التحرير الجزائرية إلى اتباع سياسة خاصة للقضاء على الثورة والاحتفاظ في كل الحالات بجزء هام من الجزائر في محاولة منها ضرب وحدتها الترابية، لتنفرد بالصحراء من أجل استغلال خيراتها وإمكاناتها البشرية والمادية خاصة بعد اكتشاف البترول والغاز فيها.

وقد سبق اهتمام الأوربيين بالصحراء الجزائرية احتلال فرنسا للجزائر عام 1830م، من خلال رحلات المستكشفين الأوربيين نحو مناطق الجنوب الجزائري بغرض استكشافها، فدوّنوا من خلال رحلاتهم عنها معلومات قيّمة (**احميدة عميرواي وآخرون، 2009، ص 30**). وحتى لو كانت هناك بعض الرحلات الاستكشافية الأوربية سبقت احتلال فرنسا للجزائر، فإن أغلب الرحلات الاستكشافية التي قصدت صحراء توات جاءت بعد احتلال فرنسا للجزائر عام 1830م، فهي التي جاءت ممهّدة من أجل استعمار المنطقة من طرف جيوش فرنسا الاستعمارية.

وكان هدف أولئك المستكشفين الأوربيين هو التعرّف على مناطق الجنوب الجزائري الواسعة، من خلال حبهم لروح الاستكشاف من جهة، والتعرف على الامكانات الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تزخر بها تلك المناطق من جهة أخرى (محمد بليل، 2017، ص 11)، ويدخل ذلك في إطار الاهتمام الأوربي المتزايد بإفريقيا ضمن التنافس على مناطق النفوذ، والسيطرة على التجارة الإفريقية خلال القرن التاسع عشر الميلادي (**شهرزاد رفاف، 2019، ص 191**).

وكلنا يعرف النيّة الحقيقية والمبيّتة للدول الأوربية الاستعمارية ومنذ فترة طويلة حول بلدان افريقيا عموماً، لذلك أن فرنسا قبل استعمارها للجزائر كان اهتمامها بصحراء الجزائر واضحاً من خلال بعض الرحلات الاستكشافية للرحّالة الأوربيين الذين جاؤوا إلى المنطقة قبل عام 1830م، وفي معرِض اهتمامها بالسيطرة الاستعمارية على جنوب الجزائر بعد الاحتلال قامت بإرسال بعثات استكشافية سبقت جيوشها، فمهّدت تلك البعثات الطريق لجيوش فرنسا من خلال رسمهم مخططات وخرائط توضيحية للمنطقة برمّتها.

وأثناء دراستهم ما يتعلق بالصحراء وظّف الأوربيون الجانب العلمي، من خلال دراسة جغرافية أُجريت عام 1836م عن الصحراء، تضمنت خريطة توضح المعالم الرئيسية وطرق المواصلات القديمة (**احميدة عميرواي وآخرون، 2009، ص 31**). وجاء اهتمامهم منصباً على دراسة ما تزخر به المناطق الصحراوية من امكانات اقتصادية، مع التعرف على المظاهر الجغرافية الطبيعية، ومصادر المياه، يُضاف لها الثروات الزراعية، بُغية استغلالها خلال عمليات التوسع وحتى بعد ذلك (**عبد القادر بوباية، 2012، ص 20**).

أولى الفرنسيون اهتماماً كبيراً بالصحراء الجزائرية من أجل التعرف على الطرق والمسالك المؤدية إلى السودان الغربي، وكل ذلك كان منصباً تجاه السيطرة على النشاط التجاري الواسع، وتسهيل عملية تنقل قواتها العسكرية في المناطق الصحراوية المختلفة (**ابراهيم مياسي، 1996، ص 50**).

1 ـ 2 ـ الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية

في مخطط اهتماماتها القديمة بالصحراء الجزائرية، عملت فرنسا الاستعمارية كل ما بوسعها من أجل السيطرة على هذا الجزء الهام من تراب الجزائر، فجعلت فرنسا الصحراء محوراً مهماً في مشروعها التوسعي في شمال افريقيا.

ويدخل احتلال الصحراء الجزائرية ضمن البرنامج التوسعي الفرنسي الاستعماري، الذي كان الهدف منه حصار تونس اقتصادياً وعسكرياً من جهة الجنوب الشرقي للجزائر، من خلال ما نتج عن العلاقات الاجتماعية بين مناطق الجريد التونسي ووادي سوف وورقلة وبسكرة، تمهيداً لفرض الحماية عليها، يُضاف إلى ذلك محاولتها محاصرة المغرب الأقصى من جهة الجنوب الغربي، وذلك لربط الجزائر بمستعمرات فرنسا في غرب افريقيا عن طريق الصحراء خصوصاً مالي والسنغال (**عبد القادر مرجاني، 2020، ص 34**).

إن اهتمام الفرنسيين بمنطقة الصحراء قديم منذ عقود وسنوات قبل اندلا ع الثورة التحريرية في الجزائر، فمنذ العقود الأولى لاحتلال الجزائر عملت فرنسا على تكوين لجنة مهمتها تنظيم وتطوير وتنمية تجارة القوافل ما بين أسواق شمال الجزائر وجنوبها، فكان هدف فرنسا من ذلك هو صرف أكبر قدر ممكن من القوافل التجارية عن طريقها الأصلي نحو أسواق سجلماسة ومراكش وفاس، لجذبها تجاه أسواق الجزائر، لذلك عملت على تقوية وتضخيم القوافل الجزائرية حتى يتم جذبها نحو

أسواق الشمال، وفعلاً تمكنت فرنسا من تحقيق مبتغاها حيث زادت نسبة المبادلات التجارية بين أسواق شمال الجزائر وأسواق الصحراء بنسبة سريعة وعالية (**التهامي غيتاوي، 2013، ص 82**).

ظهر اهتمام الفرنسيين بإقليم الصحراء من خلال عدة زيارات قام بها مسؤولون وقادة عسكريون فرنسيون، لأن فرنسا اعتبرت هذا الإقليم النواة الأساسية للحركة التجارية بين الشمال والجنوب ونقطة استراتيجية في مد خط السكك الحديدية، لذلك اهتم الفرنسيون منذ وصولهم إلى المنطقة بتنشيط التجارة لما لها من دور مادي وسياسي في نفس الوقت، فقد اعتمدوا كل أنواع الوسائل لتنشيط التجارة مع واحات توات، كان من بينها تأمين طرق القوافل التجارية بين الشمال والجنوب، وتسهيل المواصلات وتوفير الأنواع المختلفة من المواد الاستهلاكية التي كان سكان المنطقة في حاجة ماسة إليها كالشعير والقمح والصوف (**التهامي غيتاوي، 2013، ص 83**).

يُضاف إلى ما سبق من أهداف فرنسا الاستعمارية في الصحراء، الدافع الاستراتيجي من خلال اشتداد التنافس بين الدول الاستعمارية الكبرى حول الصحراء، خاصة بين بريطانيا وفرنسا، فكانت الأخيرة منافس شرس أمام التطلّعات الاستعمارية البريطانية في المنطقة، والتي كانت تبحث عن مجال حيوي في كل من قارتي إفريقيا آسيا، وهو ما دفع بفرنسا إلى استخدام أسلوب الاستكشاف والمغامرة خدمة لمنظومتها الاستعمارية (**عبد المالك طاهري، أحمد بوسعيد، 2020، ص 314**).

وبخصوص البحث عن الطرق التجارية في الصحراء أشرف الضباط الفرنسيون المشرفون على الحملات العسكرية على وضع حاميات عسكرية في الصحراء، بمساعدة بعض الجزائريين الموالين لفرنسا في ادارة تلك المناطق الصحراوية تحت قيادة ما سُمي المكاتب العربية، التي كان يُشرف عليها الضباط الفرنسيون، يساعدهم بعض المترجمين من الأهالي الجزائريين (**محمد بليل، 2017، ص 12**). وكانت العديد من تلك البعثات الاستكشافية ممهدة للاستعمار الفرنسي هدفها اختراق الصحراء من تيدكلت وصولاً إلى النيجر عبر مناطق الهقار (**محمد بليل، 2017، ص 11**).

وفي مشروعها التوسعي في الصحراء عملت فرنسا على إنشاء شبكة من طرق المواصلات المعبدة، وإنشاء خطوط للسكة الحديدية، وأسلاك الهاتف، بهدف التنقل في المناطق الصحراوية المكتشفة في ظروف آمنة، وللقيام بذلك شرع الفرنسيون في استكشاف تلك المناطق للتعرف على

المظاهر التضاريسية والطبوغرافية والمناخية لتحديد المناطق الصالحة لمد طرق المواصلات وخطوط السكك الحديدية (**عبد القادر بوباية، 2012، ص ص 20 . 21**).

وكانت أهداف فرنسا الاستعمارية من السيطرة على الجنوب الصحراوي موجّهة بالأساس إلى خدمة أهداف الإمبريالية الفرنسية المرتكزة على الربح وجمع ما يمكن من الثروة والريع عن طريق النشاط التجاري مع واحات الصحراء، خصوصاً واحات توات التي كانت لها أهمية استراتيجية في التجارة مع منطقة السودان الغربي التي كانت تمثل المصدر الأول لمعدن الذهب على مر التاريخ، فكانت بذلك منطقة الصحراء سوقاً هاماً لرواج هذا المعدن بالخصوص (**التهامي غيتاوي، 2013، ص 82**).

في عام 1954م أُكتُشف الغاز في منطقة جبل برغة قرب عين صالح، ثم اكتُشف البترول في مارس 1956م بمنطقة إيجلي، وفي 12 جوان 1956م تم اكتشاف حقل جديد للبترول في منطقة حاسي مسعود ذو طاقة انتاجية كبيرة، وهو ما شجّع فرنسا حتى تكتسح بها الأسواق العالمية، وتوفر بها المادة الأولية لمصانعها (**محمد الأمين بلغيت، ص 114**).

ولهذه الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الصحراء خاصة بعد اكتشاف البترول والغاز فيها منذ فترة مبكّرة عملت فرنسا كل ما في وسعها وبشتى الطرق للاحتفاظ بها، فبدأت باستصدار جملة من القوانين والمراسيم الهادفة إلى تكريس سياستها وسلطتها على هذا الجزء الهام من الجزائر، في محاولة منها عزله وفصله عن بقية مناطق الجزائر. وقد تحدث الجنرال ديغول صراحة بشأن أهمية بترول الصحراء في مستقبل العلاقات بين فرنسا والجزائر، حيث سيكون أساس التعاون بين البلدين فقال: " ... لأن تنمية تنقيبنا عن بترول الصحراء واستثمارنا له، سيصبح غدا بالنسبة إلينا نحن معشر الفرنسيين، عنصراً رئيسياً للتعاون مع الجزائريين" (**شارل ديغول، 1981، ص 114**).

وبسبب تعنّت الموقف الفرنسي من مسألة الصحراء توقفت المفاوضات الجزائرية الفرنسية ودخلت دروباً متشعبة أنذرت بتوقفها نهائياً، في حين كان الطرف الجزائري أكثر تمسكاً بالحفاظ على كامل التراب الجزائري، فاكتشاف الموارد الطبيعية بمنطقة الصحراء واحتدام الثورة التحريرية جعل فرنسا تسعى بكل جهدها للاحتفاظ بالصحراء حتى تمتلك أحقية التصرف في مواردها الطبيعية، وهذا ما أدى إلى استمرار الحرب الدائرة في الجزائر، وفشل الاتصالات التي سبقت عقد مفاوضات إيفيان (**دحمان تواتي، عبد الله مقلاتي، محفوظ رموم، 2008، ص 138**).

ومن الناحيتين الجغرافية والعسكرية ظهرت أهمية الصحراء الجزائرية جليّة عند فرنسا، وذلك أنها بشساعتها وإطلالتها على إفريقيا تُمثل لأوربا عموماً وفرنسا خصوصاً قاعدة خلفية في حال ما تعرّضت لأي هجوم، فهي بذلك كانت تشكل لها خطاً دفاعياً، خاصة في الفترة التي شهدت فيها الحرب الباردة أوجها، وعلى أساس ذلك مثلت الصحراء الجزائرية ملجأً مناسباً للأوربيين في حال ظهرت حاجتها إليه (**لزهر بديدة، 2007، ص 142**).

وخلال سعيها امتلاك السلاح النووي رأت فرنسا في أن الصحراء الجزائرية تمثل موقعاً متميزاً لإجراء تجاربها النووية، فقامت في عام 1957م بتحديد منطقة "رقان" (ولاية ادرار) كموقع جد مهم للقيام بالتجارب النووية، حيث أنه في ظرف وجيز تحولت تلك المنطقة إلى ورشة حقيقية لإجراء تلك التجارب (**لزهر بديدة، 2007، ص 142**).

من جهتها أقدمت حكومة "غي موليه Guy Mollet" على طرح مسألة فصل الصحراء الجزائرية وذلك عندما قامت بتقديم مشروع قانون إلى البرلمان الفرنسي يتضمن استحداث ما سُمي بالمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية O.C.R.S، فكانت هذه المنظمة تهدف إلى استثمار المناطق الصحراوية التابعة للجمهورية الفرنسية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً (**ريمون فيرون، 1963، ص 412**).

كما سعى ممثلو الحكومة الفرنسية خلال مفاوضات إيفيان ماي عام 1961م التأثير على سير هذه المفاوضات من خلال الضغط على ممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية باعتراضهم على انتماء الصحراء بسبب أهمية آبار البترول والغاز التي أُكشفت بها منذ فترة طويلة (**عبد الحميد براهيمي، 2001، ص 71**)، حيث بدأت محاولات السلطات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية بعد اكتشاف البترول والغاز الطبيعي فيها عام 1957م، إضافة إلى اقتناع فرنسا بحتمية استقلال الجزائر (**المجاهد، 1961، ص 3**). غير أنه في الأخير وأمام إصرار الوفد الجزائري على أن الصحراء جزائرية رضخت الحكومة الفرنسية وقبلت بسيادة الجزائر على الصحراء (**عبد الحميد براهيمي، 2001، ص 71**).

2 ـ خُطط الإدارة الفرنسية لفصل الصحراء

2 ـ 1 ـ إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية

بموجب القانون رقم 27 /57 الصادر بتاريخ 10 جانفي 1957م تم إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (**رضوان شافو، 2013، ص 242**)، حيث أُعطيت لهذه المنظمة صلاحيات اقتصادية واجتماعية (**محمد بجاوي، 1961، ص375**)، فكانت السلطات الفرنسية تهدف من هذا المشروع إلى الوصول لتحقيق تنظيم اقتصادي خاص بالصحراء، وتضمن هذا القانون حوالي ثلاث عشرة مادة، ندرج فيما يأتي ما تعلق منها بقضية الصحراء الجزائرية وهي (**رضوان شافو، 2013، ص ص 242 . 243**):

ـ مادة 1: يتم إنشاء منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية، هدفها العمل على التطوير الاقتصادي والرقي الاجتماعي لمناطق الصحراء التابعة للجمهورية الفرنسية والتي تساهم في تسييرها الجزائر، موريتانيا، السودان الفرنسي، النيجر، التشاد.

ـ مادة 2: تتضمن المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية أساساً المناطق الآتية والواقعة بين الجزائر والسودان الفرنسي والنيجر وتشاد وهي:

أ – البلدية المختلطة والأجزاء الملحقة بكولومب بشار، والجزء الملحق بجيري فيل (البيض) الواقع جنوب جبال القصور، وكذلك البلديات المحلية وملحقات الساورة، قورارة، توات، تندوف، الهقار، والقسم الصحراوي لدائرة قندام وتمبوكتو وقاو.

ب – الأقسام الصحراوية من البلديات المختلطة للأغواط والجلفة والبلديات المحلية وملحقات غرداية، والمنيعة وورقلة، والبلديات المختلطة لتقرت ووادي سوف، وملحقات تيدكلت والآجر والهقار والقسم الشمالي لدوائر طاوي وأقاديس، المتضمنة لمجموع فرع بيلمة، ومنطقة بيركو إنيدي تيبستي.

ـ مادة 5/ الفقرة الثانية: يُشرف على المنظمة مندوب عام يُعين بمرسوم من مجلس الوزراء وهو المسؤول الأول على تطبيق البرامج المخططة ومراقبتها.

ـ مادة 8: تتمتع المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي ولها ميزانية للتسيير تحت إشراف رئاسة المجلس.

ـ مادة 12: تلتزم المنظمة بتقديم تقرير سنوي عن نشاطها إلى البرلمان الفرنسي، يتم إلحاقه بمشروع الميزانية للمنظمة مع كل سنة مالية.

وبصدور القانون سابق الذّكر المؤرخ في 10 جانفي 1957م تم إعطاء اهتمام متزايد بالصحراء، وهو ما أثبت إصرار فرنسا بفصلها عن الجزائر. وبموجب هذا القانون فقد تم إنشاء وزارة مكلفة بالصحراء، حيث أصبح الجهاز الإداري والمالي للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية والمسائل الخاصة بقضايا الجنوب من اختصاص رئيس الوزراء الفرنسي يساعده في ذلك وزيران، أولهما مختص بالقضايا الجزائرية والثاني بقضايا الصحراء، وبتاريخ 07 أوت 1957م صدر مرسوم يتضمن إنشاء إقليم الساورة ويتبع مركزياً إلى بشار، يشمل كلاً من البيض، بني عباس، تندوف، تيمون، أدرار (**محمد بجاوي، 1961، ص 375**).

تم تأسيس المنظمة من أجل دفع التنمية في الصحراء، من خلال التنسيق بين الشركات المختلفة التي تهتم بالبحث والتنقيب والاستغلال في الصحراء منذ عام 1941م، ومن تلك الشركات مكتب البحوث البترولية، والشركة القومية للبحث عن البترول في الجزائر، ومكتب التنقيب عن المعادن في الجزائر، إلى أن تم عام 1951م تأسيس شركة البحث واستغلال بترول الصحراء (**عبد القادر سلاماني، 2020، ص 366**). والحقيقة أن المنظمة تأسست خدمة لمشاريع فرنسا الاستعمارية في مناطق الصحراء، وبالتالي أهداف المنظمة بالدرجة الأولى هي خدمة أهداف الإمبريالية الاستعمارية.

تأسست المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية واصطبغت بالصبغة الاقتصادية، وهي بذلك تحصيل حاصل لإجراءات فرنسية اقتصادية سابقة، منها مكتب البحوث المنجمية، ومكتب التفتيش عن البترول، إضافة إلى المكتب الصناعي الإفريقي، أشرف على تسيير المنظمة طاقم إداري فرنسي بالتنسيق مع عدة وزارات تُعنى كلها بالشؤون الاقتصادية والشؤون العسكرية للمستعمرات، تضم إلى جانب الصحراء الجزائرية صحراء موريتانيا والنيجر ومالي والتشاد (**محمد مبارك كديدة، 2017، ص ص 48 . 49**).

وفي المجلس الوطني الفرنسي صادق المنتخبون الفرنسيون على مشروع قانون خاص باستقلالية الصحراء في الشؤون المالية، فأصبحت بذلك ميزانية الأقاليم الصحراوية من اختصاص وزارة المالية الفرنسية، حيث بلغ أول غلاف مالي لها حوالي 10487 مليون فرنك عام 1958م، وفي عام

1959م بلغ غلافها المالي حوالي 24665 مليون فرنك، ليتراجع في سنة 1960م ويصبح 119 مليون فرنك، ثم قفز إلى 1234 مليون فرنك (**عبد المجيد بوجلة، 2014، ص 40**).

وبخصوص الميزانية التي خُصصت للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، فقد بلغت عام 1958م حوالي 56 مليون فرنك، وفي عام 1959م حوالي 208 مليون فرنك، وفي عام 1961م قفزت إلى 2855 مليون فرنك، وقد أضيف إلى هذه المنظمة ووزارة الصحراء تنظيمات أخرى ذات طابع اقتصادي منها الصندوق الصحراوي للتضامن ومكتب الاستثمار في إفريقيا (**فصل الصحراء في السياسة الفرنسية دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الصحراء، 1998، ص 56**).

ما يُلاحظ من هذه القوانين والتنظيمات ذات الطابع الاقتصادي الخاصة بالأقاليم الصحراوية أن فرنسا كان هدفها الأساسي من السعي لفصل الصحراء الجزائرية هو الهدف الاقتصادي، فالموارد الطبيعية الهامة التي اكتشفتها مثل البترول والغاز الطبيعي جعل من الصعب على الساسة الفرنسيين أن يفكروا في ترك هذا الإقليم الهام، وهو ما جعلهم يبحثون عن غطاء قانوني لمسألة فصل الصحراء من خلال سن القوانين الخاصة بها.

2 ـ 2 ـ تشريع مجموعة قوانين خاصة بالصحراء

من أجل تجسيد مشروع فصل الصحراء الجزائرية على أرض الواقع، واضافة إلى الإجراءات السابقة بخصوص هذه المسألة، قامت فرنسا بسن مجموعة من القوانين الخاصة بالصحراء، شملت تلك القوانين الجانب الاقتصادي والتنظيم الإداري.

قامت السلطات الفرنسية باستحداث وزارة خاصة بها وفق القانون الذي صدر في 10 جوان 1957م، بهدف تأكيد احتفاظ فرنسا بالصحراء، عُين على رأس الوزارة ماكس لوجان، " Max Leujeune" (**رضوان شافو، 2013، ص 222**)، ثم صدر المرسوم 903/57 في 7 اوت من نفس العام، المتضمن تقسيم الصحراء إلى عمالتين هما السّاورة والواحات وأصبح الدخول إليهما لا يتم إلا برخصة (**ليلى تيتة، 2015، ص 191**)، وأصبحتا تابعتين مباشرة بالمتربول (فرنسا)، وتم اخضاعهما لنفس التشريع الذي كانت تخضع له العمالات الفرنسية بفرنسا (**محمد بن دارة، 2013، ص 278**).

وفي 16 سبتمبر 1959م قام الجنرال ديغول بالإعلان عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، معلناً في نفس الوقت عن فصل الصحراء الجزائر، وقام بالسعي لدى الدول الأجنبية

لكسب تأييدها من خلال منحها امتيازات واستثمارات في الصحراء الجزائرية (**عبد القادر سلاماني، 2020، ص 368**).

من خلال مشروعها الهادف إلى فصل الصحراء أصدرت السلطات الفرنسية قانوناً يحمل اسم "قانون البترول الصحراوي" في 22 نوفمبر 1958م، الهدف من هذا القانون هو تقديم التسهيلات للشركات الأجنبية التي ترغب في الاستثمار بالجزائر في مجال التنقيب عن آبار البترول، مع إعفائها من الضرائب وتقديم تسهيلات اضافية لها، وقد جاءت ردود الأفعال الدولية من التسهيلات التي تقدمت بها فرنسا للشركات الأجنبية بشكل سريع، حيث كانت الإدارة الفرنسية تسعى من خلالها إلى الحصول على التأييد الدولي في مسعاها الخاص بفصل الصحراء، فكانت تلك الردود إيجابية، فقد اعتبرت الخطوة الفرنسية أمراً إيجابياً من شأنه أن يُسهم في تطور الصحراء التي هي مصدر الثروة لفرنسا وحلفائها، إضافة إلى أنها تساهم في فرض حالة من الاستقرار في الجزائر وتقدمها اقتصادياً، وهو ما يمكن أن تشكّله الصحراء بكونها عنصراً مهماً ضمن مخطط يخص مستقبل القارة الإفريقية كلها (**المجاهد، 1961، ص 4**).

ومن ضمن التسهيلات التي منحتها فرنسا للاستثمار في مجال النفط نجد أن الشركات الأجنبية قد استفادت من نصف الأرباح، ما جعل الشركات البترولية العالمية الكبرى تُبدي استعدادها للتنقيب في مجال النفط في الجزائر، منها شركة "شل Shell"، وشركة "بريتش بيتروليوم British petroleuom"، والشركة الأمريكية "ستاندرويل Standard oil"، إضافة إلى شركات إيطالية وأخرى هولندية وغيرها (**المجاهد، 1958، ص 10**).

2 ـ 3 ـ تأسيس جمهورية مستقلة في الصحراء

بالموازاة مع مشروع فصل الصحراء الجزائرية، طرحت الإدارة الفرنسية مشروعاً آخر لا يقل أهمية عنه بالنسبة لمخططات فرنسا الرّامية إلى تقسيم الجزائر، يحمل اسم الجمهورية الصحراوية المستقلة، وقد تم طرح هذا المشروع من أجل استمالة أعيان وشيوخ الصحراء، فكان أول من اتصلت به الإدارة الفرنسية هو "حمزة بوبكر" لتصل من خلاله إلى استمالة الشيوخ وكبار أعيان الصحراء، حيث تمثلت مهمته بالاتصال بهم فقام بعقد اجتماع مع عدد منهم بمنطقة الاغواط في البداية، ومرة ثانية بالجزائر العاصمة، غير أن محاولاته باءت بالفشل، وقد توجه حمزة بوبكر في مهمة مماثلة إلى ورقلة غير أنها باءت بالفشل أيضاً (**عبد المجيد بوجلة، 2014، ص 42**).

ذهبت الإدارة الاستعمارية بعيداً في مسألة فصل الصحراء فبدأت باللعب على وتر العرقيات من خلال محاولة إيجاد ما يُسمى كنتونات عرقية منفصلة عن الجزائر، فكان هدفها الطوارق في أقصى الجنوب، فطرحت فرنسا فكرة انشاء ما سُمي "الجمهورية الاسلامية الصحراوية"، وراحت في مهمة إقناع الطوارق بإمكانية انشاء كيان سياسي خاص بهم يجمع جغرافياً بين طوارق الجزائر ومالي والنيجر وليبيا، وكانت الإدارة الفرنسية قد كلفت "ميشيل دوبري michel debré" بالمهمة حيث التقى في مدينة تمنراست بالشيخ أخاموك وعرض عليه فكرة إعلانه سلطاناً على الطوارق فرفض، ولذلك أرسل إليه ديغول ونقله إلى باريس وحين عرض عليه الفكرة كان رد الشيخ أخاموك أن أكّد لديغول بأنه ليس في نيته الاستقلال عن الجزائر (**عبد السلام بوشارب، 1995، ص 148**).

كما اجتمع دوبري بالشيخ بيوض في 12 جوان 1959م بمكتب رئيس الدائرة العسكرية بغرداية، ودار النقاش حول مسألة الصحراء لكن دون جدوى، وبعدها قام ميشال دوبري وعلي مراد بعقد اجتماع بمقر بلدية غرداية وبحضور نائب ميزاب في المجلس الجزائري، ونواب المجلس العمالي بورقلة، ورؤساء بلدية وادي ميزاب السبع، غير أن المناقشات حول ملف الصحراء باءت بالفشل (**محمد قن، 2007، ص 272**).

وبالرغم من كل تلك الاتصالات التي أجرتها السلطات الفرنسية مع أعيان المنطقة، في محاولة منها استمالتهم لدعمها في مشروعها الانفصالي، إلا أن كل الزعامات رفضت المشروع باستثناء شخصين وهما: "حمزة بوبكر"، و"باسعيد عدون"، وهما اللذان قدما المساعدة للسلطات الاستعمارية التي كانت تسعى إلى تأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة (**رضوان شافو، 2013، ص 222**).

بعد فشلها في مساعيها لاستمالة شيوخ وأعيان القبائل، وأيضاً محاولتها استمالة الطوارق اتخذت الادارة الفرنسية اجراءات تعسفية قمعية ضد سكان الصحراء، فقامت بالتضييق على سكان المنطقة المستقرين بالجزائر العاصمة من خلال تخريب محلاتهم ومتاجرهم، وقامت بحبس الآلاف من العمال في منطقة ورقلة في معتقلات ومحتشدات في شمال الجزائر، ولعبت أيضاً إلى إشعال نار الفتنة المذهبية والنعرات العرقية فحاولت التفريق بين المالكية والإباضية من خلال

تخريب مساجد بمنطقة ورقلة واتهام الميزابيين بذلك، وحاولت أيضاً الإدارة الاستعمارية ممارسة القمع ضد الشخصيات الصحراوية (**المجاهد، 1962، ص 5**).

ويبدو جلياً من هذا كله أن الإدارة الفرنسية قد يئست من محاولاتها المتكررة لفصل الصحراء عن طريق استمالة أعيانها وشيوخها وطوائفها بالطرق السياسية، فحاولت استخدام التعسّف والقوة حتى تُحقق نتائج إيجابية، خاصة وأن الوقت كان يمر وفرنسا مقتنعة تماماً باستقلال الجزائر بصحرائها، وخروج منطقة الصحراء بكل خيراتها عن سيطرتها.

3 ـ الدعم الإفريقي في قضية الصحراء وتعثُّر المفاوضات

لقيت الحكومة الجزائرية المؤقتة دعماً قوياً من محيطها الإفريقي ضد سياسة فرنسا فصل الصحراء عن الشمال، كما كان ذلك دوماً مع القضية الجزائرية، وبسبب أهمية وحدة التراب الجزائري للجزائريين، وأمام التعنّت الفرنسي في هذا الشأن، فإن قضية الصحراء بقيت عقبه في وجه المفاوضات الفرنسية الجزائرية.

3 ـ 1 ـ تضامن الدول الإفريقية مع حكومة الجزائر المؤقتة في قضية الصحراء

بعد فشلها في اللعب على وتر العرقيات لفصل الصحراء حاولت السلطات الفرنسية استدراج الدول الإفريقية المحاذية للصحراء الجزائرية إلى مشروعها الهادف إلى التقسيم، ذلك أن الإدارة الاستعمارية كانت تسعى إلى كسب الوقت وأيضاً دولاً مؤيدة لها في مسألة فصل الصحراء عن الجزائر، فعوّلت بذلك على مسألة التفتيت الاستعماري للتضامن الإفريقي، من خلال التركيز على دول المجموعة الفرنسية في إفريقيا، غير أن هذا المسعى فشل هو الآخر حيث أن تلك الدول المحاذية للصحراء الجزائرية أكدت تضامنها مع الشعب الجزائري وحكومته، ووقوفها بكل قوة أمام مشاريع فرنسا الهادفة إلى التقسيم، فمثلاً حكومة مالي أكدت على وقوفها إلى جانب الشعب الجزائري بينما رفضت موريتانيا الانضمام إلى المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، في حين أكدت بلدان المغرب العربي على تأييدها للجزائر في قضية الصحراء، كما أكدت على أن خروج الصحراء عن الجزائر يؤدي إلى فتح المجال لمؤامرات استعمارية على المنطقة تنطلق من الصحراء الجزائرية (**المجاهد، 1961، ص 7**).

وفي دورات الأمم المتحدة ركّزت حكومة الجزائر جهودها في قضية الصحراء على المساندة الإفريقية لها، وبالفعل قدمت الدول الإفريقية دعماً كبيراً للجزائر في المجال الدبلوماسي خاصة بعد

عام 1960م، حيث أن الدورة السادسة عشر للأمم المتحدة شهدت تزايد التضامن الإفريقي مع قضية الجزائر، بينما بقيت مواقف دول المجموعة الفرنسية متحفّظة على القضية الجزائرية تماشياً مع الموقف الفرنسي.

إن البلدان الإفريقية هي معنية بقضية الصحراء التي تتمسك بها الحكومة الجزائرية المؤقتة كجزء من التراب الجزائري، في حين كانت فرنسا تدّعي بأن الصحراء هي ملك مُشاع للدول المحيطة بها في استغلالها، ولا يقتصر استغلالها على الجزائر وحدها (**عبد الله مقلاتي، دحمان تواتي، 2009، ص 77**)، في محاولة منها التفريق بين البلدان الإفريقية المجاورة للصحراء الجزائرية، وضرب تضامنها مع الجزائر في هذه المسألة، ولذلك كان رد حكومة الجزائر المؤقتة هو أن أعطت مشكلة الصحراء بُعداً إفريقياً، خاصة بعد تعطل مفاوضات إيفيان بسبب هذا المشكل، حيث قامت الحكومة الجزائرية المؤقتة بجهود حثيثة لكسب مواقف الدول إلى جانبها (**عبد الله مقلاتي، دحمان تواتي، 2009، ص ص 77 . 78**). وفي هذا الخصوص سعت فرنسا جاهدة من أجل إشراك الدول الإفريقية المجاورة في خطتها الاستعمارية، بحجة تنظيم استغلال الثروات الطبيعية للصحراء، غير أن اشتداد حركة التحرر في إفريقيا حال دون ذلك (**محمد قن، 2007، ص 271**).

عرضت الحكومة الجزائرية المؤقتة موقفها بكل وضوح في قضية الصحراء، فرفعت إلى الحكومات الإفريقية المجاورة للجزائر مذكرات أكدت فيها على موقفها الرافض لتقسيم الجزائر، وأيضاً تلك المزايدات على التضامن الإفريقي في المسألة، وجاء في المجاهد في هذا الشأن ما يلي: « إن الشعب الجزائري يواجه منذ سبع سنوات حرباً إبادية شاملة لا يبررها الاستعمار الفرنسي منذ سنة 1957م إلا بعزمه على الاستحواذ على ثروات الجنوب الجزائري بطريقة أو بأخرى، ولهذا فإن من واجبنا أن نقطع الطريق على مناورات الاستعمار وأن لا نترك أي شخص في إفريقيا فريسة للشك في نوايانا وفريسة للغموض الذي تنشره الدعاية الفرنسية حول موقفنا » (**المجاهد، 1961، ص 3**).

وفي يوم 05 جويلية 1961م وهو اليوم الوطني ضد التقسيم عبّرت الكثير من البلدان والشعوب الإفريقية عن تضامنها مع الشعب الجزائري، وبذلك قام أعضاء من الحكومة المؤقتة بعدة زيارات شملت مختلف عواصم الدول الإفريقية، حيث سافر فرحات عباس إلى الرباط، وكانت وجهة محمد يزيد إلى كوناكري وباماكو، وتوجه كريم بلقاسم نحو بنغازي والقاهرة لشرح الموقف

الجزائري الرافض لمشروع التقسيم والتأكيد على وحدة الأرض والشعب، ولا يتم ذلك إلا إذا تم لم شمل جميع أبناء الجزائر في كل شبر من أرض الجزائر، وذلك لارتباطه بمبدأ وحدة التراب الوطني الذي يريد الاستعمار الفرنسي ضربه لأجل تقسيم وحدة الجزائر تراباً وشعباً (**المجاهد، 1961، ص 3**).

وفي تصريح للرئيس المالي موديبو كايتا عن الموقف الجزائري من مسألة الصحراء، قال: « ان الصحراء لم تكن في أي يوم من الأيام مستقلة، إنها ليست كياناً جغرافياً وسياسياً مستقلاً، ولقد أكدنا دعمنا للحكومة الجزائرية ولشعبها، ودعمنا موقفها فيما يخص وحدة أراضيها وهنا نفكر بالصحراء الجزائرية، فهناك صحراء مغربية، وأخرى مالية وثالثة جزائرية ... الخ، ونحن نعارض وجود صحراء مستقلة تابعة لفرنسا » (**المجاهد، 1961، ص 4**).

هذا الموقف أكّد من خلاله الرئيس المالي على دعمه لحكومة الجزائر المؤقتة، مؤكداً في نفس الوقت على العلاقات المتينة بين البلدين وشعبيهما، ومن خلاله يؤكد على ضرورة استقلال كل من أقطار القارة الإفريقية، ونافياً وجود صحراء تشترك فيها جميع الدول الإفريقية كما ادّعت فرنسا، ومؤكداً أيضاً على الدعم الإفريقي لحكومة الجزائر المؤقتة.

كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة مقتنعة من حسن علاقاتها مع البلدان الإفريقية من خلال مساندة هذه الأخيرة للقضية الجزائرية في المناسبات الإفريقية والدولية، بالرغم من وجود مواقف لما تُسمى بدول المجموعة الإفريقية المرتبطة بفرنسا تثير تحفظها، حتى إن صحافة الثورة شنت حملة شعواء ضدها بسبب مواقفها المتخاذلة مع قضية الجزائر.

وبانعقاد مؤتمرات الشعوب الإفريقية بداية بمؤتمر آكرا عام 1958م، عادت البلدان الإفريقية إلى المطالبة بوحدة القارة الإفريقية، حيث ستُسهم فيها الجزائر المستقلة بدور هام وفعال، فمن خلال هذا المؤتمر الذي حضرته حوالي ثمانية وعشرون إقليماً ودولة إفريقية، ممثّلين بأحزاب سياسية وحركات تحرر ونقابات العمال، تقرر طرح فكرة لأول مرة وهي تأسيس "كومنولث للدول الافريقية" (**محمد فائق، 1984، ص 222**). وقد حققت القضية الجزائرية مكسباً هاماً من خلال هذا المؤتمر حيث تقرر إنشاء مجموعة إفريقية داخل الأمم المتحدة مهمتها مناصرة القضية الجزائرية (**عبد الله مقلاتي، دحمان توابتي، 2009، ص 21**). وفي المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية المنعقد في

تونس عام 1960م، عارض المؤتمرون الأفارقة أي مشاريع فرنسية في الصحراء الجزائرية مندّدين بالتجارب النووية الفرنسية فيها (**عبد الله مقلاتي، دحمان تواتي، 2009، ص 3**).

وفي شأن اقامة علاقات مع حركات التحرر في إفريقيا، فقد أكدت الثورة التحريرية على التزامها بدعم عملية التحرر في إفريقيا، حيث عملت حرب التحرير بكل قوتها على الإسراع في تحقيق هدفها المنشود، وهو تصفية الاستعمار في إفريقيا على وجه الخصوص، حيث تعهدت بأن تقدم الجزائر المستقلة مساعدة بكامل الشعوب التي تناضل حقيقة لتحرير بلادها من الاستعمار، وقد أولت الجزائر اهتماماً خاصا بمسألة التحرر في القارة الإفريقية شرقها وغربها، شمالها وجنوبها، ذلك أن التضامن الإفريقي الحقيقي ضد الاستعمار سيُمكّن الأفارقة من توسيع جبهة النضال ودعم فكرة الوحدة الإفريقية (**جبهة التحرير الوطني، 1979، ص 96**).

وبالفعل فإنه عندما أعلنت جبهة التحرير الوطني عن البعد الإفريقي للثورة كانت تقصد من ذلك بناء علاقات متينة بينها وبين باقي اقطار القارة الإفريقية المستقلة منها وغير المستقلة، حيث حددت أهدافاً واضحة لبناء وحدة إفريقية تتأثر الثورة بها من خلال التضامن الإفريقي معها، وتؤثر هي كذلك في قضايا التحرر الإفريقية بالوقوف إلى جانب حركات التحرر في كل قطر من أقطار إفريقيا.

3 ـ 2 ـ تعثُّر المفاوضات

مع بلوغ مرحلة المفاوضات شكّلت قضية الصحراء المسألة الرئيسية العالقة بالنسبة للاستعمار الذي كان لا يزال يراهن على التفاوض حولها، علّه يستطيع في النهاية إقناع الطرف الجزائري بالتخلي عنها، بينما كان الوفد الجزائري المفاوض مقتنعاً بمسألة الصحراء أنها جزائرية ولا تفاوض في مسألة تقسيم الجزائر وانفصال الصحراء عنها، ولذلك في عام 1961م عندما بلغت مجموع الاجتماعات بين الطرفين المتفاوضين حوالي ثلاثين اجتماعاً، وبالتحديد بتاريخ 20 جوان أعلنت الحكومة الفرنسية لأصحاب الفندق الذي كانت تُجرى فيه المفاوضات بأن الوفد الفرنسي سيغادر الفندق وهو ما معناه توقف المفاوضات بينها وبين الحكومة الجزائرية المؤقتة (**الأهرام، 1961، ص 10**).

شكّلت قضية فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال عائقاً أمام تقدم المفاوضات بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية، فكانت سبباً في توقفها عدة مرات، ذلك أن الطرف الفرنسي

كان دائماً يُعبر عن تشبثه بملكية فرنسا للصحراء الجزائرية، بينما موقف الطرف الجزائري في هذه المسألة كان واضحاً منذ البداية، حيث اشترط لتوقيف القتال اعتراف فرنسا بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الجزائري شماله وجنوبه (**عبد القادر سلاماني، 2020، ص 373**).

وكانت النقاط الرئيسية التي دارت حولها المفاوضات كالتالي (**الأهرام، 1961، ص 10**):

- وقف إطلاق النار، ويرى الجانب الجزائري بأنه مرتبط تمام الارتباط بحل المشكل الجزائري.
- مصير الأقلية الأوروبية ومشكلة الجنسية المزدوجة لهذه الأقلية.
- مستقبل منطقة الصحراء الغنية بالبترول.
- مستقبل العلاقات بين فرنسا والجزائر المستقلة.
- كيفية إجراء الاستفتاء والضمانات التي تكفل إجرائه بحرية، وكان موقف الطرف الجزائري هو أن الجهاز الإداري الحالي في الجزائر لا يمكن أن يُشرف وحده على هذا الاستفتاء.

كانت هذه هي النقاط الخمس الرئيسية في المفاوضات بين الطرفين الفرنسي والجزائري، وكانت مسألة الصحراء الجزء الأهم فيها، حيث أكد رئيس الوفد المفاوض كريم بلقاسم على أن الصحراء جزءٌ لا يتجزأ من التراب الوطني الجزائري، وجزءٌ لا يتجزأ عن الدولة الجزائرية، مشيراً بطريقة رسمية إلى الشعب الجزائري والأمة الجزائرية، وهنا وصلت المفاوضات بين الطرفين إلى طريق مسدود، وصفتها وسائل الإعلام بأنها تمر بأزمة خطيرة هددت بتوقفها نهائياً (**الأهرام، 1961، ص 1**).

وفي مسألة التفجيرات النووية في الصحراء فقد تواصلت ردود الفعل الإفريقية، حيث قام ملك ليبيا إدريس السنوسي بالتشهير بالجريمة في خطاب العرش، ومضت دول الكتلة الإفريقية الآسيوية في اتخاذ التدابير للرد على الجريمة (**الصباح، 1960، ص 1**). وفي مقر الأمم المتحدة عقدت الكتلة الإفريقية الآسيوية اجتماعا يوم 16 فيفري 1960م من أجل بحث قضية التفجير النووي في الصحراء الإفريقية، حيث شكلت الكتلة لجنة خاصة بالقضية وتمت دعوة مجلس الأمن والأمم المتحدة التدخل لحمل فرنسا على الامتناع عن إجراء تجاربها النووية في الصحراء الإفريقية (**الصباح، 1960، ص 1**).

وبينما بقي الطرف الجزائري متشبثاً بموقفه في قضية الصحراء، حاول ادخال تعديلات على فحوى النقاط التي كان يتم حولها التفاوض خاصة منها ما تعلق بالصحراء، وكانت النتيجة أن تم

التوصل إلى توقيع مفاوضات إيفيان بتاريخ 18 مارس 1962م، حيث نص اتفاق وقف اطلاق النار بين الطرفين على عدة نقاط تخص قضية الصحراء أهمها (**ليلى تيتة، 2015، ص 207**):

- الاعتراف بوحدة القطر الجزائري كاملاً.
- تعترف فرنسا بالسيادة الجزائرية على الصحراء.
- اعتراف الدولة الجزائرية المستقلة بتطبيق قانون البترول المعروف.

وهكذا برهنت حكومة الجزائر المؤقتة من خلال وفدها المفاوض للطرف الفرنسي، على جديتها وحكمتها في قضية الصحراء، فقد بقيت متشبثة بموقفها الواضح منذ أن بدأت فرنسا تطالب بفصل صحراء الجزائر عن شمالها، وظلت هذه القضية عقبة في وجه المفاوضات حتى تم تعديلها، وبالتالي إفشال مشروع فصل الصحراء الجزائرية.

خاتمة:

ومنه يتضح إجمالاً مدى التعنّت الفرنسي في قضية الصحراء الجزائرية، من خلال كل تلك المخططات والسياسة الخاصة بالمنطقة، وكل ذلك حتى تحقق هدفها الاستراتيجي وهو فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، والاحتفاظ بها حتى بعد منح الاستقلال للجزائر.

وفي مقابل ذلك رأينا مدى الإصرار من قبل حكومة الجزائر المؤقتة من أجل دحض كل الادعاءات الفرنسية بخصوص الصحراء الجزائرية، مع السعي بكافة الجهود من أجل إفشال مخططات فرنسا في المنطقة، وعلى رأسها إفشال مشروع فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال. وفي هذه القضية بالخصوص وجدت حكومة الجزائر المؤقتة دعماً إفريقياً حقيقياً، حيث وقف الأفارقة صفاً واحداً إلى جانب الجزائر في قضية الصحراء، وبذلك وصل الطرفان مرحلة جديدة من مراحل التضامن الإفريقي بصفة عامة.

اتضح تضامن الدول الإفريقية مع حكومة الجزائر المؤقتة في قضية فصل صحراء الجزائر عن شمالها، في مواقف بعض البلدان الإفريقية التي عبّرت عن وقوفها إلى جانب الجزائر في مختلف مراحل القضية، من بدايتها ووصولاً إلى مرحلة المفاوضات، عبّرت من خلالها لفرنسا عن رفضها المشروع الفرنسي الهادف إلى فصل صحراء الجزائر، وبالتالي كان موقفها هو موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة وداعماً له.

ـ المصادر والمراجع:

أ ـ الكتب:

ـ ابراهيم مياسي. (1996). توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881 ـ 1912). الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

ـ احميدة عميرواي وآخرون. (2009). السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844 ـ 1916. الجزائر: دار الهدى.

ـ التهامي غيتاوي. (2013). لفت الأنظار إلى ما وقع من النهب والتخريب والدمار بولاية ادرار ابان احتلال الاستعمار. الجزائر: العالمية للطباعة والخدمات

ـ جبهة التحرير الوطني. (1979). النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني. الجزائر: وزارة الاعلام والثقافة.

ـ دحمان تواتي، عبد الله مقلاتي، محفوظ رموم. (2008). دور أقاليم توات خلال الثورة الجزائرية 1956 ـ 1962. الجزائر: دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع.

ـ ريمون فيرون. (1963). الصحراء الكبرى (المجلد ط 1). (جمال الديناصوري، المترجمون) القاهرة: مؤسسة سجل العرب.

ـ شارل ديغول. (1981). مذكرات الأمل التجديد 1958 ـ 1962. (سموحي فوق العادة، المترجمون) بيروت: منشورات عويدات.

ـ عبد الحميد براهيمي. (2001). في أصل الأزمة الجزائرية 1958 ـ 1999 (المجلد ط 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ـ عبد السلام بوشارب. (1995). الهقار أمجاد وأنجاد. الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

ـ عبد الله مقلاتي، دحمان تواتي. (2 فيفري، 2009). البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير إفريقيا. الجزائر: وزارة الثقافة.

ـ محمد فائق. (1984). عبد الناصر والثورة الإفريقية. بيروت: دار الوحدة.

ـ محمد بجاوي. (1961). الثورة الجزائرية والقانون (المجلد ط 1). تونس: دار اليقظة المغربية للتأليف والترجمة والنشر.

ب ـ المقالات:

ـ الأهرام. (11 جوان، 1961). مفاوضات الجزائر تتحطم. س 8.

ـ الصباح. (18 فيفري، 1960). الكتلة الإفريقية ـ الآسيوية تشكل لجنة خاصة بقضية القنبلة الفرنسية. ع 2338.

ـ الصباح. (16 فيفري، 1960). ردود الفعل تتوالى ضد التفجير الذري في صحراء إفريقيا. ع 2336.

ـ المجاهد. (28 أوت، 1958). معركة البترول جزء من معركة الاستقلال. 28.

ـ المجاهد. (19 جوان، 1961). أهداف الاستعمار في الصحراء. المجاهد، ع 98.

ـ المجاهد. (5 جوان، 1961). شعبنا لن ينقسم وأرضنا لن تتجزأ. ع 97.

ـ المجاهد. (13 مارس، 1961). مؤامرة الاستعمار على صحرائنا. ع 91.

ـ المجاهد. (17 جويلية، 1961). نحن والصحراء والبلاد المجاورة. ع 100.

ـ المجاهد. (22 جانفي، 1962). مناورات في الصحراء. ع 113.

ـ رضوان شافو. (جوان، 2013). قراءة في السياسة الاستعمارية بمنطقة ورقلة 1957 ـ 1962م المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية O C R S أنموذجاً. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع 11.

ـ رضوان شافو. (2013). موقف الأعيان والزعامات المحلية بالجنوب من مشروع فصل الصحراء عن الشمال. مجلة الواحات، ع 19.

ـ شهرزاد رفاف. (أفريل، 2019). الاستكشافات الأوربية للصحراء الجزائرية من القرن 19م. مجلة مدارات تاريخية، مج 1، عدد خاص.

ـ طاهري عبد المالك، أحمد بوسعيد. (2020). الرحالة والمستكشفون الفرنسيون في توات خلال القرن التاسع عشر ودورهم في احتلال المنطقة. مجلة عصور الجديدة. مج 10، ع 4.

ـ عبد القادر بوباية. (2012). دور الرحالة والمستكشفين الأوربيين في الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية. مجلة عصور الجديدة، ع 6.

ـ عبد القادر سلاماني. (يناير، 2020). مساعي السلطة الاستعمارية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية. مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، مج 3، ع 1.

ـ عبد المجيد بوجلة. (2014). التفتيت السياسي للجزائر في الاستراتيجية الفرنسية ودور الثورة في الحفاظ على الوحدة الكاملة. مجلة الواحات، ج 7، ع 2.

ـ لزهر بديدة. (جويلية، 2007). الصحراء الجزائرية في سياسة الجنرال ديغول. مجلة البحوث والدراسات، ع 5.

ـ ليلى تيتة. (2015). فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: الواقع، الرهانات والمآل قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1962. مجلة المعارف للبحوث والدراسات، مج 1، ع 2.

ـ محمد الأمين بلغيت. (بلا تاريخ). فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال "أسلوب جديد للحرب النفسية ضد الثورة". مجلة المصادر، مج 2، ع 4.

ـ محمد بليل. (2017). مقاومة الجزائريين لسياسة التوسع الاستعماري بالجنوب الشرقي للجزائر 1850 ـ 1918 من خلال الوثائق. مجلة روافد للبحوث والدراسات، ع 2.

ـ محمد بن دارة. (30 ديسمبر، 2013). الجديد في موضوع فصل الصحراء عن الشمال: المساعي الاستعمارية للشيخ محمد محمود بن الشيخ الأرواني المعروف بقاضي تمبكتو. مجلة الحقيقة، مج 12، ع 4، صفحة 276 ـ 302.

ـ محمد قن. (29 نوفمبر، 2007). فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957 ـ 1962. مجلة المصادر، مج 16، ع 29، صفحة 263 ـ 277.

ـ محمد مبارك كديدة. (أبريل، 2017). مناطق أقصى الجنوب الجزائري في استراتيجية إعلام الثورة المكتوب. مجلة آفاق علمية، ع 13.

ج ـ الأطروحات والمذكرات

ـ عبد القادر مرجاني. (2020). السياسة الفرنسية ودور المستكشفين في التوغل في الجنوب الجزائري خلال القرن 19م. أطروحة دكتوراه، جامعة الجيلالي اليابس، قسم العلوم الانسانية، سيدي بلعباس.

د ـ الملتقيات

ـ فصل الصحراء في السياسة الفرنسية دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الصحراء. (1998). الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.